



## حكومة عبور الازمة السياسية

ابراهيم العبادي 2022-10-18 -

قبل نجاح رئيس الوزراء المكلف السيد محمد شياع السوداني بنيل ثقة مجلس النواب والتصويت على برنامج حكومته، اشتغلت ماكنة سياسية إعلامية ضخمة برفع سقف التوقعات لدى العراقيين وتصوير انتهاء ازمة تشكيل الحكومة بأنها معجزة سياسية هبطت من السماء على ارض العراق.

لا شك ان عبور الانتخابات النيابية المبكرة التي اجريت في تشرين عام 2021 وبعد عام مضمّن من الصدمات الدامية ومعارك الشارع والصالونات والأروقة السياسية والاعلامية، يعتبر مكسبا في لحظة محفوفة بالمخاوف والنهايات المرعبة، لكن تشكيل الحكومة لوحده لا يعد إنجازا ضخما لأطراف العملية السياسية، بقدر ما يوصف بأنه أكبر تمرين وتجربة سياسية تخوضها طبقة لا تجيد تدوير الزوايا الحرجة، رغم ذلك شعر الناس والكثير من النخب والعقلاء من السياسيين بالارتياح لهذه الصحوّة المتأخرة.

وسيكون مبكرا الحديث عن قوى فائزة واخرى خاسرة، ورهان ناجح واخر فاشل، اذ تتحمل جميع القوى السياسية أوزار عام كامل من المماحكات والالعب السياسية التي كادت تؤدي بالبلاد وتدخلها في حرب أهلية، وهو ما استدعى تحذيرات أممية ودولية لخصتها الاحاطة غير المسبوقة، التي قدمتها رئيسة بعثة الامم المتحدة في العراق جينين بلاسغارت في الرابع من تشرين الاول امام مجلس الامن، والبيانات التي صدرت من دول كبرى كالولايات المتحدة وبريطانيا وسفراء أوروبيين في بغداد.

لقد انتهت حصيلة معارك الاقطاب والزعامات عند مرفأ تشكيل الحكومة، لتبدأ معركة جديدة خلف الاستار لتقاسم المواقع في الحكومة الجديدة، وسيبدأ اختبار قوة رئيس الوزراء وقدرته على ادارة التوازنات في مفاوضات تشكيل الحكومة بين المكونات أولا، وبين القوى التي رشحت السيد السوداني وهي قوى الاطار التنسيقي ثانيا.

فقبل تشكيل الحكومة بشهر طرحت ورقة البرنامج الحكومي المفترض لهذه الحكومة في بنوده الرئيسية المتعلقة بمطالبات الكرد والسنة، والتي قيل إن بعض أطراف الاطار التنسيقي تحفظت عليها (السيد عمار الحكيم- الحاج هادي العامري-الدكتور حيدر العبادي) وقيل ايضا إن صقور الاطار هم الذين وافقوا عليها خلاف ما كان متوقعا، خصوصا ما يتعلق منها بنفط الاقليم وتصديره وقرار المحكمة الاتحادية بخصوصه، وقضية كركوك وأمن المناطق (المتنازع عليها) وحصة الاقليم من الموازنة والبشمركة، بينما كان تحالف السيادة السني يطالب بعودة نازحي جرف الصخر وقضية المفقودين وإعمار المناطق المحررة والعفو العام وإلغاء



هيئة المساءلة والعدالة ومطالب اخر.

إذا استجيب للطرفين الكردي والسني بهذه الالتزامات الكبيرة، تكون الحكومة المرتقبة قد كبلت نفسها بشروط يصعب عليها تجاوزها بسهولة، خاصة ما كان مرتبطاً بقرارات المحكمة الاتحادية الباتة، والمشكلات المعلقة التي هي مدار أزمة مستدامة بين الاقليم والمركز، ومنها ايواء قوميين اكراد من تركيا وايران في كردستان العراق، بما تسبب في هجمات مسلحة من جانب الجارين انتهكت سيادة وأمن العراق وواقعت خسائر كبيرة، أخرجت أطرافاً عراقية ذات علاقة خاصة مع انقرة وطهران (مولاة بلا شروط).

الامر لا يتوقف على هذه الشروط فحسب، إذ لا يقل موضوع توزيع الحقائق الوزارية والمناصب الخاصة المؤثرة، حساسية بين اطراف الاطار التنسيقي نفسها، فليس هناك من يزهّد بالمواقع الحكومية والحصص المتوقعة الا القليل النادر، إذ الأغلبية تقاوت على نيل حصة وازنة من التشكيلة الحكومية الجديدة، لقبض ثمن الاتعاب والمواقف السياسية، وهذه قصة لا تنتهي في العراق، فالتوافقات والتأييدات لها ثمنها الخاص، ولا تعبر عن واجب وطني وبرنامج سياسي يعنه الحزب أو الفصيل امام الجمهور العام، فحكومة (الخدمة الوطنية) تعني في تفاصيلها ارضاء القوى الداعمة لها، فوق ذلك عمدت قوى سياسية إلى احراج رئيس الحكومة الجديدة قيد التشكيل، بمطالبات شعبية تصطم بحقائق وقوانين الاقتصاد، كالمطالبة بإعادة سعر صرف

الدينار العراقي بدعوى معالجة الفقر، والبطالة وتحريك الاسواق، فحتى لو استعانت الحكومة باقوى خبراء الاقتصاد في العالم لمعالجة معضلات الاقتصاد الريعي، فإن العراق سيبقى رهين مدخولات النفط كمصدر وحيد للايرادات في ظل دورة اقتصادية بدائية، وستبقى مافيات الاستيراد والفساد والربح السريع تعمل عملها المعطل للاستثمارات والمانع من الانتاج، كما ستبقى معدلات التوظيف في حدها الأدنى، بغياب القطاع الخاص النشط وترهل ادارات الدولة وفساد هيكلها وأطقمها، كما وصفها وزير المالية المستقيل علي علاوي.

إن مطالبة رئيس الحكومة الجديدة باجتراح معجزات اقتصادية لا تعدو أكثر من مزايدات حزبية وإعلامية للاستثمار في مشاعر الجمهور المتوثب، ومن غير المعقول مطالبة الحكومة في ظرف سياسي وأمني مضطرب، محلياً ودولياً بتحقيق نمو اقتصادي حقيقي غير مرتبط بارتفاع أسعار النفط، وتقليل البطالة ومواجهة غول الفساد المحمي بإيرادات سياسية مسلحة، وكل ذلك مرتبط هو الآخر بقدررة الحكومة على اقناع التيار الصدري بأنها لن تكون حكومة جناح شيعي متربص به، وفي ذات الوقت قادرة على احتواء احتجاجات ومطالبات بقايا تشرين من الشباب الغاضب، الذي يرفض السياسيين ويريد أحداث تغيير بلا بوصلة واضحة أو قدرات كبيرة فاعلة على الأرض، لكنها مطالبات قادرة على التأزيم والتحشيد وإرباك الأمن والنظام في محافظات ومدن كبيرة.



إن جل ما تستطيعه حكومة عراقية منسجمة بقاعدة دعم قوية هو العبور بالعراق من عنق الزجاجة، ووضعه على سكة التعافي السياسي تدريجيا، وهو ما يأمله الكثيرون ويرون أنه المهمة الاولى قبل أي مهمة أخرى. أما الحديث عن نهاية حقبة وبداية اخرى فلن يكون سوى أمان برع العراقيون من محترفي الخطاب الحزبي التبشيري في تسويقها دائما وتسببت في خداع الجمهور وضياعه وإبعاده عن التفكير العقلاني.

.....  
\* الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن رأي شبكة النبا المعلوماتية.